

الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس
المدير العام

الكلمة الافتتاحية
الدورة الخامسة والستون للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط
الخرطوم، السودان
15 تشرين الأول/أكتوبر 2018

فخامة الرئيس عمر البشير، رئيس دولة السودان،

معالي الأستاذ محمد أبو زيد مصطفى، وزير الصحة الاتحادي في السودان، رئيس الدورة الخامسة والستين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط،

أخي الدكتور أحمد بن سالم المنظري، المدير الإقليمي
أصحاب المعالي، رؤساء الوفود، أعضاء الوفود الكرام، الزملاء والأصدقاء الأعزاء،

من دواعي سروري أن أكون معكم اليوم في الخرطوم.

وأود أن أتوجّه بالشكر، مرةً أخرى، إلى حكومة السودان على كرم ضيافتها وحسن استضافتها لهذه الدورة.

وأود أيضاً أن أهنيء الدكتور المنظري مرةً أخرى على انتخابه مديراً إقليمياً.

لقد كانت الوفاة المفاجئة للدكتور فكري صدمةً كبيرةً لي شخصياً، وخسارةً فادحةً لمنظمة الصحة العالمية، وللإقليم، ولأسرته.

وأود أن أشيد بالدكتور المحجور الذي استطاع بكفاءة واقتدار أن ينوب عن المدير الإقليمي.

لقد جدت أمور كثيرة منذ أن وقفتُ أمامكم في إسلام آباد قبل عام.

لقد كان عاماً مزدحماً بالأعمال، ولكنه كان عاماً مُثمرًا.

فاسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض الموضوعات البارزة.

من أهم هذه الموضوعات أننا وافقنا على برنامج العمل العام - خطتنا الاستراتيجية الخمسية الجديدة لزيادة تركيز المنظمة على تحقيق أثر ملموس، مع جعل غايات "المليارات الثلاثة" محور عملها؛

وقد واصلنا إصلاح الخلل الذي يعتري أعمالنا الخاصة بحالات الطوارئ، واستجبنا بسرعة وفعالية للعديد من الفاشيات والأزمات الأخرى التي وقعت في هذا الإقليم وفي شتى أنحاء العالم؛

وأطلقنا مشروعاً تحوّلياً لزيادة مرونة المنظمة؛

وأنشأنا لجنةً رفيعة المستوى لإيجاد حلولٍ جديدةٍ للأمراض غير السارية؛
وفي الشهر الماضي، استضيفنا اجتماعاً، بل اجتماعين رفيعي المستوى، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول السُّل والأمراض غير السارية؛
وأطلقنا مبادرة جديدة بشأن تغيير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
وتعهدنا بالقضاء على سرطان عنق الرحم؛
وتعهدنا بالتخلص من الدهون المتحولة في إمدادات الغذاء العالمية؛
ونحن بصدد إطلاق مبادرة جديدة للقضاء على الملاريا؛
وقد بدأ نفاذ بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ؛
وتعاوننا مع شركة جوجل لإطلاق إصدار جديد من تطبيق Google Fit استناداً إلى المبادئ التوجيهية للمنظمة؛
وقد طلبت منا ألمانيا وغانا والنرويج وضع خطة عمل عالمية لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وهذه الخطة تكاد تكون جاهزة الآن؛
وقد واصلنا تكوين التزام سياسي بتحقيق التغطية الصحية الشاملة في جميع أنحاء العالم؛
وقد أطلقنا أول دراسة جدوى لاستثمارات المنظمة، وتشير التقديرات الواردة في هذه الدراسة إلى أن المنظمة إذا توفرت لها الموارد المناسبة يمكنها أن تُنقذ حياة 30 مليون شخص وأن تُضيف 100 مليون سنة من العيش الصحي لسكان العالم على مدار السنوات الخمس المقبلة.
وأود أن أتقدم بالشكر لكم جميعاً على ما قدمتموه من دعم على مدار الأشهر الخمسة عشر الماضية.
اسمحوا لي أن أذكركم بغايات "المليارات الثلاثة" التي تعهدنا بتحقيقها، ألا وهي:
استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة؛
وحماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل؛
وتمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية.
وهذه الغايات ليست جديدةً. فهي ليست سوى ما نحتاج إلى تحقيقه بحلول عام 2023 لنظل على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
ولا تقع هذه المهمة على عاتق الأمانة وحدها، بل تقع على عاتقنا جميعاً نحن أسرة منظمة الصحة العالمية المُكوّنة من الدول الأعضاء، وشركائنا، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأمانة.
وكم يُسعدني قبولكم وترحابكم ببرنامج العمل العام هنا في إقليم شرق المتوسط.

إذ يتّضح من الأوراق التقنية الثلاث الخاصة بكل غاية من غايات "المليارات الثلاثة" أنكم تفكرون بإمعان في كيفية اضطلاع هذا الإقليم بدوره في تحقيق أهدافنا الطموحة وأهداف التنمية المستدامة. وتبيّن الورقة الخاصة بجعل البلدان محور عمل المنظمة أنكم تدركون بوضوح ما يجب القيام به، وليس هذا فحسب، بل تدركون أيضاً كيف يجب القيام به.

فلن يُنفذ برنامج العمل العام ولا أهداف التنمية المستدامة في جنيف أو نيويورك أو القاهرة، بل سيُنفَّذان في كل بلد، وكل مجتمع، وكل أسرة.

ويُقدّم جدول أعمالكم هذا الأسبوع لمحةً كاملةً عن التحديات التي تواجهونها في مختلف أرجاء الإقليم.

وندرك جميعاً، والألم يعتصرنا، أن إقليم شرق المتوسط يحمل عبئاً ثقيلاً من حالات الطوارئ التي يشهدها العالم.

فخلال عامي 2017 و2018، واجه هذا الإقليم 10 حالات طوارئ مُصنّفة، منها ثلاث حالات طوارئ من الدرجة الثالثة - وهو أكبر عدد شهده أي إقليم.

ونتيجةً لذلك، يضم إقليمكم أيضاً ما يقرب من نصف النازحين داخلياً وتُلقب اللاجئين في العالم أجمع.

وينطوي ذلك على تحديات كبيرة تواجهها نُظُمكم الصحية جميعها.

وأود أن أتوجّه بخالص الشكر إلى كلّ مَنْ تكرّم منكم بفتح ذراعيه وحدوده للباحثين عن ملاذ آمن من الفوضى والدمار.

إنني فخور بأن المنظمة تعمل حالياً في تناغم وانسجام على جميع مستوياتها الثلاثة للاستجابة لحالات الطوارئ في هذا الإقليم وفي جميع أنحاء العالم.

إننا نُنقذُ الأرواح ونُخفّفُ معاناة الناس.

والأهم من ذلك أننا لا نشارك فحسب في الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ، بل إننا في كل أزمة ندرس أيضاً كيف يمكننا تعزيز النظام الصحي لزيادة قدرته على الصمود في وجه حالات الطوارئ.

واليمن خير مثال على ذلك. فمن خلال شراكة "تحقيق النتائج المعجلة على نحو فعال ومستدام" بين المنظمة والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف، تمكّنا من تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، مع الحفاظ على ما تبقى من النظام الصحي في اليمن.

وفي مطلع هذا العام، تشرّفتُ بزيارة مستشفى الشفاء في غزة لتوصيل المستلزمات الطبية. وتجوّلتُ في عيادة لغسيل الكلى ووحدة لحديثي الولادة، فشعرت بالتواضع والإعجاب إزاء مستوى الرعاية التي تُقدّم في ظروف بالغة الصعوبة.

وستواصل المنظمة كل يوم العمل بحياد ونزاهة لضمان حصول الذين يعانون في الأزمات الحادة والممتدة على الرعاية الصحية التي يستحقونها.

وذلك لأننا نؤمن بأن التغطية الصحية الشاملة ليست ترفاً للبلدان التي تتمتع بالسلام والاستقرار والازدهار،

بل هي خط دفاعي حيوي ضد الأثر المترتب على حالات الطوارئ. وتستطيع النظم الصحية القوية أن تُخفّف من معاناة الناس، وتُنقذ الأرواح، وتوفر درعاً للحماية من الاضطرابات وفوضى الأزمات.

ولذلك فإن الالتزام السياسي بالتغطية الصحية الشاملة، مدعوماً بالاستثمار في نظم صحية أقوى، أمرٌ لا غنى عنه لاستقرار الإقليم وأمنه وازدهاره على المدى البعيد.

لكن يجب أن أكون صادقاً معكم: لدينا، في جميع أنحاء الإقليم، كثيرٌ من الأعمال التي يتعين إنجازها. ولا يزال الإنفاق الحكومي على الصحة منخفضاً للغاية، في حين أن بعض بلدان شرق المتوسط بها أعلى معدلات الإنفاق الشخصي على الرعاية الصحية في العالم.

وفي الوقت الحالي، لا يحصل على الخدمات الصحية الأساسية سوى 53% فقط من سكان الإقليم، وهذه النسبة أقل من المستوى العالمي البالغ 64%.

وتُقدّم الورقة التقنية الخاصة بالتغطية الصحية الشاملة توصياتٍ ومخططاتٍ مُحدّدة لمسارٍ واضحٍ يُفضي إلى سد هذه الفجوة.

وإذا اتخذتم هذه الخطوات، يمكن أن يستفيد أكثر من 100 مليون شخص من التغطية الصحية الشاملة في غضون خمس سنوات.

ويعني ذلك تمثُّع 100 مليون شخص بصحة أوفر وأفاق أفضل.

فعليكم بهذه الرؤية، عَضُّوا عليها بالتّواجد.

ولا شك أن جميع البلدان يختلف أحدها عن الآخر. فيجب أن يقوم كلٌّ منكم برسم مساره الخاص لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، في ضوء ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتختلف الديناميات التي يتعين عليكم معالجتها من بلد لآخر. فبعض البلدان ستحتاج إلى الاهتمام أكثر بالأمراض غير السارية. والبعض عليه أن يضمن توفير الخدمات الأساسية ذات الأهمية الحاسمة لعلاج الأمراض المعدية.

ولكن يوجد شيء واحد مشترك بين جميع البلدان – ألا وهو الأهمية المحورية للرعاية الصحية الأولية.

وفي غضون 10 أيام فقط، سنجتمع في مدينة أستانة في كازاخستان للاحتفال بالذكرى الأربعين لإعلان الما-آنا. وهذه لحظة حاسمة لإعادة التأكيد على أهمية الرعاية الصحية الأولية لتوفير الصحة للجميع.

ولهذا السبب يُسعدني أن أرى تقريراً مرحلياً بشأن ممارسة طب الأسرة على جدول أعمالكم هذا الأسبوع.

وفي معظم الحالات، يجب ألا تكون المستشفيات التخصصية مدخلاً إلى النظام الصحي.

فممارسة طب الأسرة هي أفضل طريقة لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وتشخيصها وعلاجها في أول مراحلها. كما أنها تساعد على التأي بالناس عن المستشفيات، حيث تكون التكاليف أكبر ويمكن أن تكون النتائج أسوأ.

ولهذا السبب تكون أفضل الاستثمارات هي ما يُستثمر في تعزيز العيادات المحلية وفي تعليم العاملين الصحيين وتدريبهم على تقديم خدمات فائقة الجودة على صعيد المجتمع المحلي.

ولا يسعنا بالطبع أن نتجاهل أن القطاع الخاص في كثير من بلدان هذا الإقليم هو المُقدّم الرئيسي للخدمات الصحية.

ولا ضيّر في ذلك، ولكنّ الضرر كل الضرر في نقص التنظيم أو التكامل مما يجعل تلك الخدمات إما رديئة الجودة أو سبباً في زيادة النفقات التي يدفعها المرضى من جيوبهم.

ويجب ألا تكون كذلك.

ويعمل كثيرٌ من النُظُم الصحية ذات الأداء الرفيع على تسخير القطاع الخاص ليكون مُكملاً للقطاع العام في تقديم خدمات فائقة الجودة.

لكن من الضروري أن يُحدّد دور مُقدّمي الخدمات في القطاع الخاص تحديداً واضحاً في الخطط الصحية الوطنية مع وضع أهداف واضحة للصحة العامة.

ولذلك فإن إطار العمل المعني بإشراك القطاع الخاص الذي ستنتظرون فيه هذا الأسبوع يُعدّ خطوةً مهمةً إلى الأمام.

وتُقدّم استراتيجياته الخمس طائفةً من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها جميع البلدان لزيادة إمكانات مُقدّمي الخدمات الصحية في القطاع الخاص إلى أقصى حد من أجل تقديم خدمات صحية جيدة لا تُعرّض الناس لضائقة مالية.

وعلى جدول أعمالكم في هذا الأسبوع العديد من المسائل الأخرى، منها الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتان لمكافحة التبغ، وتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا المُساعدة، وتعزيز خدمات المختبرات، وتحسين مأمونية الدم وتوافره، واستئصال شلل الأطفال، وغير ذلك الكثير.

وتمثل كل قضية من هذه القضايا تحدياً فريداً يتطلب حلولاً وبرامج فريدة من نوعها. وسيُسهم اتخاذ إجراءات بشأن كل منها في بلوغ غايات "المليارات الثلاثية" وأهداف التنمية المستدامة.

ولكنها تنضوي جميعاً تحت مظلة التغطية الصحية الشاملة. ويجب أن يكون تحقيق هذه التغطية هدفكم الأسمى.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك الهدف إلا بجعل البلدان محور عمل المنظمة، كما ذكرتُ آنفاً. ومشروعنا التَّحوُّلي يدور حول ذلك بالضبط. فنحن عاكفون على تغيير أسلوب عمل المنظمة للتأكد من أن كلَّ ما نقوم به يُركِّز على تحقيق نتائج في البلدان. ويشمل ذلك الميزانية البرمجية لعامي 2020 و2021.

فقد وُضعت الميزانية بناءً على الأولويات القطرية، وهي تهدف إلى تعزيز قدرة مكاتبنا القطرية على تحقيق الأثر.

ونقترح، كما ستسمعون، زيادة القدرة التقنية للمكاتب القطرية بنسبة 30% تقريباً، على أن تظل ميزانية المقر الرئيسي ثابتةً.

وقد تعهدنا أيضاً بتحقيق وفورات تبلغ 100 مليون دولار تقريباً في المقر الرئيسي في عامي 2020 و2021.

وهذا هو المقصود بتقديم مصلحة البلدان على كل شيء آخر. وهذا جزء من التزامنا بعدم تخلف أحد عن الركب.

وقد أعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها من أن تركيزنا المتزايد على البلدان يعني تناقص التركيز على عملنا المعياري والتقني.

حاشا وكلاً!

بل إنه لا يعني سوى أننا نُركِّز على تطوير المنتجات المعيارية والتقنية التي تريدها البلدان، والتي تستخدمها البلدان.

فلا جدوى من وضع مبادئ توجيهية إذا لم يكن أحد يريدتها. ولا جدوى من وضع مبادئ توجيهية إذا لم يخبر أحدُ وزارة الصحة بوجودها.

حينما كنتُ وزيراً للصحة في إثيوبيا وكُنَّا نعكف على إصلاح نظامنا الصحي، لم يُخبرني أحد من منظمة الصحة العالمية بأن المنظمة لديها دليل تقني ممتاز بشأن تصميم النظام الصحي.

فيجب أن تقوم المنظمة بما هو أفضل من ذلك. لدينا منتجات ممتازة، ومن ثم يجب علينا أن نبرع في الترويج لها وأن نضمن أن تستخدمها البلدان.

إن هدفنا من تعزيز المكاتب القطرية هو التأكد من أننا أكثر فعاليةً في ترجمة الالتزام السياسي على الصعيد العالمي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وندرك، بالطبع، أن المنظمة يجب أن تكون جديرة بالاستثمار فيها، وندرك أننا يجب أن نحقق قيمة جيدة مقابل المال.

ولذلك بدأنا قبل ثلاثة أسابيع عمليةً لاستعراض جميع أنشطتنا على مستوى العالم وترتيب أولوياتها.

ونطلب من كل إدارة ومكتب في المقر الرئيسي وفي مكاتبنا الإقليمية تقديم خطة للمنتجات المعيارية والتقنية التي يخططون لإنتاجها خلال عامي 2020 و2021، مع توضيح الأسباب التي تدعوهم إلى إنتاجها.

ويتمثل هدفنا في استعراض وتحليل كل ما نقوم به لضمان أننا نفعل الصواب، وللوقوف على الثغرات.

وهذا أيضاً هو السبب الذي جعلنا نعكف خلال العام الماضي على العمل بجِدِّ واجتهاد على إعداد إطار أثر المنظمة - لنظل نحن ودولنا الأعضاء مُحاسِبين على التعهدات التي قطعناها على أنفسنا.

فلكي نحرز تقدماً، يجب علينا قياس التقدم المحرز.

السيدات والسادة،

دعوني أطلعكم على قليل من الأفكار التي أختتم بها كلمتي.

أولاً، الالتزام السياسي هو العنصر المهم في إحراز تقدم صوب بلوغ التغطية الصحية الشاملة، كما ذكرت آنفاً.

وقد قطعتم على أنفسكم هذا الالتزام في إعلان صلالة.

وهذا أمر مُشجِّع للغاية. وأن الأوان لتنفيذه. ويلزم اتخاذ خطوات عملية لزيادة التغطية بالخدمات وتعزيز الحماية المالية.

ثانياً، يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة.

وكما ستناقشون هذا الأسبوع، يضطلع القطاع الخاص بدور مهم، وسيواصل أداء هذا الدور. غير أن زيادة الإنفاق الحكومي أمر ضروري للحد مما ينفقه الأشخاص من جيوبهم.

وتذكروا، رجاءً، أن هذا الإنفاق ليس تكلفة، بل هو استثمار في المستقبل، وأن هناك خطوات تستطيعون اتخاذها لتوليد إيرادات جديدة.

ثالثاً، ليست المستشفيات الجديدة والكبيرة هي المجال الأهم لتوجيه هذه الاستثمارات إليها - بل تعزيز الرعاية الصحية الأولية.

وسواء أكانت للأمراض غير السارية أو الأمراض المعدية، تظل الرعاية الأولية هي الإجابة، مع التأكيد القوي على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض.

رابعاً، يجب أن ينصب تركيزنا على تعزيز النظم الصحية لتكون أكثر قدرة على الصمود، حتى في خضم استجابتنا لتخفيف الأثر الحاد الذي تُخلفه حالات الطوارئ.

والتغطية الصحية الشاملة وسيلة أساسية لرأب الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية.

أشكركم جميعاً على التزامكم ودعمكم لتحقيق رؤية غايات "المليارات الثلاثة".

وتقف المنظمة على أهبة الاستعداد لدعم كل بلد في هذه الرحلة.
أهيب بكم إلى أن تنظروا، خلال هذا الأسبوع، إلى ما هو أبعد من تحديات الحاضر، وأن تتخلوا
المستقبل.

تخلوا ما نرغب فيه جميعاً من عالمٍ ينعم بمزيد من الصحة والأمان والعدل.
ليكن هذا حلمكم. ليكن هذا طموحكم. ليكن هذا قوتكم الدافعة.
شكراً جزيلاً! Thank you so much. Merci beaucoup.